المجلس الوطني لحقوق الإنسان
Conseil national des droits de l'Homme
شعبة الإعلام والتواصل
Département communication

المملكة المغربية
Royaume du Maroc

LE CNDH DANS LA PRESSE NATIONALE

المجلس الوطني لحقوق الإنسان في الصحافة الوطنية

25/07/2013

فضيحة مستشفى الحسني بالناظور

يوليو 24 ميضارهوي:

ضحية جديدة عنوانها الزبونية تنضاف إلى سجل الفضائح التي بات يعرفها القطاع الصحي بالمغرب، و هذه المرة من المستشفى الحسني بالناظور، حيث تعود تفاصيل هذه الفضيحة حينما كشف احد المواطنين في معرض مداخلته بمائدة مستديرة حول واقع الصحة بالريف التي أطرتها اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان " الناظور- الحسيمة بمركز الفتح بميضار يوم 6 يوليوز الجاري، عن قصته مع طبيب مختص يشتغل ببنك الدم بإقليم الناظور، عندما طلب الحصول على كيسين من فصيلة دمه (- A)بشكل مستعجل. ويقول المواطن انه تفاجئ برد الموظف الذي اخبره في بداية الأمر بعدم توفر البنك على تلك الفصيلة ناصحا اياه بالتوجه نحو مدينة وجدة للحصول عليها. غير ان الامور لم تقف الى هذا. حيث اضطر المواطن الاتصال باحد اقاربه الذي يشتغل دكتورا في أحد المستشفيات ليتوسط له في عملية الحصول على فصيلة دمه. "علاش مقلتليش بأن عبد الله. ح خالك" هكذا اجاب الطبيب المختص المريض ليمنحه بعد ذلك اكياس الدم التي تنتهي صلاحيتها في ذات اليوم، يقول ذات المواطن.. في هذا الشريط الذي سجلته كاميرا ميضار-هوي للمداخلة.

إشكالية المسؤولية الطبية

الحلقة 15

1/2

الطب الشرعي بالمغرب: الحاجة إلى إصلاح شامل

الدكتور حسن البغدادي
اخصائي في جراحة المخ والاعصاب
مجاز في القانون وخبير في القانون الطبي وباحث في التدبير العمومي
hbarhdadi@hotmail.com

اطلعنا اخيرا مجلس حقوق الإنسان على تقرير يرسم فيه صورة قاتمة للطب الشرعي بالمغرب و هو محق في ذلك، و قبل الخوض في مضمون التقرير و جب علينا التذكير ببعض خاصيات هذه المادة العلمية.

يقول الله تعالى :" فاسألوا أهل الذكر إن كنتم لا تعلمون . " إن قدرات العقل الإنساني مهما بلغ من الذكاء تظل محدودة وفي تخصص القانون بالذات الذي تتنوع فيه التخصصات الفرعية وتزداد النصوص القانونية عددا وتعقيدا. ومادة الإجراءات التي يسميها الفقه الفرنسي "الابن الرهيب للعائلة القانونية " تخصص معقد بالنسبة للباحثين والمحامين والقضاة على حد سواء، نظرا لما تشكله هذه المادة من أهمية باعتبارها الوسيلة المفضلة لحرية اللجوء إلى القضاء للحصول على الحقوق وتعبر عن مساواة الجميع أمام القضاء . إذا كان الهدف الأسمى للجوء إلى القضاء من طرف المواطنين هو تحقيق العدالة واستعادة الحقوق ،فإن القاضي وحده لا يمكنه ذلك بمفرده خاصة إذا كان النزاع يشوبه اللبس والغموض وعدم الإلمام بكل جوانب الموضوع و بالضبط إذا تعلق النزاع بوقائع لها طابع علمي أو فني يصعب على القاضي فهمه ليس بسبب نقص الذكاء أو الخبرة أو الإدراك بل أن تكوين القاضي في حد ذاته وخبرته القانونية لا تتيحان له إدراك أمور لها أهلها من التقنيين والمتخصصين هؤلاء منحهم المشرع إمكانية المساهمة في حل النزاعات وذلك باستعانة القضاء بهم فهم من مساعدي القضاء و يسمون الخبراء القضائيون. للطب الشرعي دورا عمليا وفنيا في كشف الدليل الجنائي الموصل الى خيوط الجرائم الغامضة عندما يعجز التحقيق عن الكشف عن ملابساتها ومرتكبيها وفي هذه محاور يتم البحث والتحري في كشف الدليل وفي منتهى الأهمية التي يتوقف عليه إدانة المتهم أو تبرئته. ومن المعروف إن مهمة جمع الأدلة والتي هي من اختصاص الاجهزه التحقيقية الابتدائية والقضائية وبإشراف قاضي التحقيق المختص ويتداخل الطب الشرعي خلال مراحل التحقيق وبناء على امر قضائي لتحديد ماهية الدليل الشرعي حصراً بالاضافه إلى أدلة الإثبات الجزائية وعادتا تخضع جميع المعايير لقانون أصول المحاكمات الجزائية الذي نظم إجراءات أحكام الخبرة بالتفصيل بصفة مباشرة أو غير مباشرة بغية إعداد تقارير الطب الشرعي لا سيما تقرير تشريح الجثة، وتقارير الفحص المادي إضافة إلى الشهادات الطبية وتلك المتعلقة بتحديد مدة العجز الذي أشار إليها قانون العقوبات لما تتطلبه القضايا الجنائية .

باعتبار مهمة الطبيب الشرعي من الناحية الجنائية مرتبطة بفحص وتشخيص ومعاينة الضحايا، الذين يتعرضون لاعتداءات والتي ينتج عنها أفعال جنائية وكذلك حالات قضايا التسمم بفعل فاعل على سبيل المثال إلا إن الفحص الطبي يتم في إطار الخبرة القضائية وأن يبدي برأي ويسببه علميا وعمليا والثوابت الفنيه وفق قرارات قاضي التحقيق وعلى الحالات التي يطلب فيها إبداء الخبرة الجنائية تماشيا مع متطلبات التحقيق و مع الأنظمة الطبية العدلية والمتعلقة بالأدلة الجنائية- الكيمياء الطبية الشرعية- البصمات وفيما إذ كان هناك مطابقة الحامض ADN وكذلك تحديد سبب الوفاة من خلال فحص وتشريح الجثث في القضايا الجنائية المتعلقة بالمتوفي للمساعدة في معرفة نوع الوفاة من حيث كونها وفاة طبيعية او غير طبيعية وخاصة عندما تكون حالات الوفاة، جنائية ،أو عندما يكون سبب الوفاة غير معروف.

مثل الوفيات بسبب العنف والحوادث المشتبه بها كونها جنائية كالإنتحار او ناشئة عن التسمم نتيجة تعاطي المخدرات أو الكحول او الوفيات المثيرة للشك والريبة، أو القتل سواء حدثت الوفاة مباشرة- نتيجة الإصابة، أو غير مباشرة- ولو بعد مرور مدة طويلة الخ .ولترابط العلاقة بين الطب الشرعي الذي كشف الغاز جرائم مثيره كونه المساعد في دعم تحقيق العدالة الجنائية وبين التحقيق الجنائي وخاصة وقت ارتكاب الجريمة وخاصة نتائج إجراء الفحوصات الطبية على المصابين في القضايا الجنائية، وبيان الإصابة ووصفها وسببها وتاريخ حدوثها، والآلة أو الشيء الذي إستعمل في إحداثها ومدى العاهة المستديمة الناتجة وخاصة تشريح جثث المتوفين في القضايا الجنائية وفي حالات الاشتباه في سبب الوفاة، وكيفية حدوثها، ومدى علاقة الوفاة بالإصابات التي توجد بالجثة. وكذلك عند استخراج جثث المتوفين المشتبه في وفاتهم ،وإبداء الأراء الفنية ذات الطابع العدلي والتي تتعلق بفحص الدم وفصائله والمواد السّمية ومقارنة الشعر وفحص العينات المأخوذة من الجثث لمعرفة الأمراض، وفحص مخلفات الإجهاض وعادتا يتشارك مجموعة من الخبراء والفنيين، كل حسب اختصاصه ووفقا لنوع الجريمة أو الحادث ، وعلى ضوء ذلك كلا حسب اختصاصه ليطلع الجميع على ظروف الواقعة بما فيه إجراءات الشرطة وقرارات قاضي التحقيق وعلى التقارير الصادرة من المستشفى، والصور الاشعاعية، والتحاليل المخبرية، مع استعراض كامل لحالة المتوفي شاملا: الجنس،العمر، الجنسية ويتم الاستعانة بخبراء الأدلة الجنائية، في فحص ومعاينة المكان، الذي وجدت فيه الجثة (مسرح الحادث او الجريمة) ويتم اعداد كتابة التقرير النهائي- بعد ورود كافة النتائج(نتائج المختبريه والأدلة والجنائية)-وإرساله الى سلطة التحقيق،ويترك الامر لقاضي التحقيق او للمحكمة المختصة ويجوز للقاضي المختص استدعاء ايا من الخبراء للإيضاح عن أي حالة وردت بالتقرير تحقيقا للعدالة وهكذا استطاع القضاء تثبيت الروابط الوثقيه بواسطة علوم الطب الشرعي وبما ينتج معرفة الجواب، بوادر بعض الجرائم والتي غالبا ما تأخذ وقتا تتطلب من سلطات التحقيق اثبات ومعرفة المجرم وخيوط الجريمة ليجد القاضي نفسه امام جريمة يستدعي اكتشافها خاصة وان الإجراءات القانونيه وعلم الإجرام لاتسعف التحقيق فمن واجب القاضي تحقيقا للعدالة ان يستعين بأرباب الاختصاص والمعرفة وذوي الخبرة لاستجلاء غوامضها والتي لا يمكن حصرها وقد شاعت بعض جوانب الخبرة العلمية والفنية في مجال التحقيق والإثبات الجنائي، وكثر لجوء المحققين إليها في كشف أسرار الجرائم

وهكذا أصبح يتعزز دور الطب الشرعي في مفاصل التحقيق الجنائي في اثبات القيمة القانونية للدليل عبر كامل مراحل الإجراءات الجزائية وبما يدل على إثبات وقوع الجريمة، وظروف وقوعها. وإثبات نسبتها إلى شخص أو نفيها عنه، إضافة إلى تحديد هوية الضحية في بعض الحالات.

وطلب حق الاستعانة بالخبراء في المجال الطبي كما يخضع هذا الدليل إلى مبدأ حرية الإثبات والذي بموجبه لا يتقيد القاضي بوسيلة إثبات ولو كانت علمية في إثبات أو نفي نسبة الجريمة لشخص ما ، وهذا يعني تكريسا لمبدأ قرينة البراءة، للدور الهام الذي يلعبه الدليل الشرعي في نفي الجرائم بالنسبة لأشخاص اشتبه في قيامهم بها أو تم اتهامهم بها. وبالإضافة إلى ما سبق فإن تقدير القوة الثبوتية للدليل تترك لمراحل المحاكمة- بعد دراسة تساوي بين الدليل الطبي والدليل العلمي والقانوني بصفة عامة، وبين باقي الأدلة من شهادة شهود، واعتراف وغيرها إلا أن الأمر من حيث النتيجة من اختصاص المحكمة المختصة إلا ان الادلة الثبوتية اقوى من الدليل العلمي خاصة لما يتميز به من موضوعية ودقة، دون الإهمال لوقائع الحقائق.. كما أن إهمال القاضي المختص للدليل العلمي يؤدي حتما إلى التأثير على نتائج التحقيق بحرمانها من شرعية تستمد من الصرامة العلمية . إضافة إلى هذا، فإن سلطة تقدير

القاضي للقيمة القانونية لدليل الطب الشرعي ، دون إمكانية مناقشته له، يثير عدة إشكالات على المستوى العملي. ودائما في الميدان العملي فإنه يتعين التأكيد على المكانة المميزة التي يحتلها الدليل في تفكير القاضي في مجال الدليل الذي غالبا ما يؤخذ به في تكوين القناعة الشخصيه إلا أن الدليل العلمي يلعب دورا في مرحلة المحاكمة ، كما يخضع تقدير قيمة الدليل إلى مطلق القناعة الشخصية للقاضي إلا إن عدم تقييد القضاة إلا بما قد تحدثه في أدلة الإثبات وأدلة النفي وعلى ضوء وقائع التحقيق والمحاكمة فلا بد من تطبيق لمبادئ الإثبات العلمي بالأدلة المادية ودور الخبرة وخاصة عندما نتناول مسرح الجريمة،الذي هو مكان وقوع الحادث،حيث يمكن أيجاد الكثير من الآثار المادية التي تساعد على كشف الجريمة والفاعل الحقيقي، وكذلك ما يتعلق بالضحية. ونتناول هنا تعريف الاثر المادي والدليل المادي، وأنواع الآثار المادية، وأهميتها، والآثار البيولوجية حيث إن الأثر المادي يعرف من الناحية القانونية هو كل شيء تعثر عليه الشرطة أو المحقق العدلي أو يدرك بإحدى الحواس،او بواسطة الأجهزة العلمية،او المحاليل، في مسرح الجريمة، أو على جسم الجاني،أو على المجني عليه،أو بحوزتهما، سواء كان آلة حادة، جزء من ملابس، أو مقذوفا ناريا. مثل بقع دموية،بصمات الأصابع، آثار الحبال حول الرقبة- كما في الخنق والشنق لان الدليل المادي هو ما يستفيد من الأثر المادي ويتحقق به الثبات،او هو قيمة الأثر المادي التي تنشأ بعد ضبطه وفحصه فنيا ومعمليا ولذلك، فوجود صلة إيجابية بين الأثر المادي والمتهم دليل مادي على نفي الجريمة. فمثلا البقع الدموية: هي أثر مادي، ويقدم لنا فحص فصائل الدم، وبصمة الحامض النووي DNA، دليلا ماديا على إثبات أو نفي التهمة عن شخص ما.

6/2822

من سجن آيت ملول بأكادير بالمغرب برغم مراسلة المعتقلين الإسلاميين للمندوبية العامة لا زال مدير السجن " لكبير الصوفي " يمارس استفزازته عليهم

يوليو 24, 2013 في إعلانات و بيانات اضف تعليق

توصلت اللجنة المشتركة للدفاع عن المعتقلين الإسلاميين بهذا البيان من المعتقلين الإسلاميين بسجن آيت ملول بأكادير الذي يؤكدون فيه تمادي المدير معهم ومواصلته للتضييقات والاستفزازات ضدهم برغم أنهم وجهوا سابقا رسالة مفتوحة للمندوبية العامة لإدارة السجن ووزارة العدل والحريات والمجلس الوطني لحقوق الإنسان وهذا نداء متكرر منهم لعله يجد آذانا صاغية وهذا نص البيان :

استمرارا لسلسلة من المضايقات و الانتهاكات ، منعت إدارة مؤسسة السجن المحلي بآيت ملول – في شخص مديرها لكبير الصوفي- المعتقلين الإسلاميين من التمتع بزيارة عوائلهم و ذلك بوضع حواجز للتفتيش المهين و الحاط بالكرامة و التي تتم فيها التعرية و التلاعب بالعورات بل الأخطر من ذلك، القيام بفبركة ملفات قضائية كما هو الحال مع المعتقلين أحمد أبوجكي، محمد البطخي، إدريس القباطي، و ذلك تحت ذريعة الامتناع عن التفتيش الشيء الذي ننكره، بل نلتزم به شرط احترامه لكرامة الإنسان و هذا كله نتيجة لعقاب جماعي انتهجه مدير المؤسسة بعد علمه عن عزمنا الإدلاء بشهادة تفيد تعرض أحد معتقلي الحق العام للتعذيب من طرف المدير نفسه، على رأي و سمع منا، الشيء الذي تأباه أنفسنا و تأبى السكوت عنه ، و لم يكن حلول الشهر الفضيل ليثني مدير المؤسسة عن استمراره في هذا النهج فتعدى الأمر ليشمل كل جوانب الحياة داخل السجن، فأضحت معيشتنا معه في نكد مع زيارته المتكررة للحي الذي يرمي من خلالها إلى إثارة المعتقلين و استفزازهم بعد أن مارس عليهم سياسة العصا و الجزرة قصد ثنيهم عن التشكي و المطالبة بحقوقهم و مراسلة الجهات المختصة ، كما ذاقت أسرنا صغيرهم و كبيرهم نصيبا من بطشه و تعنته فلم يسلموا بدورهم من التفتيش المهين و الحاط بالكرامة و الكلام النابي، و منع الأطفال من ولوج قاعة الزيارة و تركهم خارج المؤسسة عرضة للاختطاف، و إمعانا في مزيد من الإذلال و القمع، عمل على نهج سياسة التجويع من خلال نقص حاد و غير مسبوق في المواد التموينية .

و أمام هذه الوضعية قمنا بمراسلة الجهات المختصة مثل المندوبية العامة لإدارة السجون و وزارة العدل و المجلس الوطني لحقوق الإنسان .

لكن لم نتوصل و لحد الآن بأرقام الإرساليات مما يدل دلالة واضحة على أن هذه المراسلات لم تأخذ مجراها الإداري، كما وجهنا لهم رسالة مفتوحة في وقت سابق لكن مع ذلك لازال الحال كما هو عليه بل ازداد شدة .

لهذا كان لزاما علينا تحسيس الرأي العام عبر وسائل الإعلام بقضيتنا لعلها تجد آذانا صاغية للعمل على رفع هذه المظالم .

عن المكتب التنفيذي للجنة المشتركة للدفاع عن المعتقلين الإسلاميين

بتاريخ : 23– 07 – 2013

Mohamed Sebbar réagit aux critiques de l'AMDH

Menara.ma / S. Belhassan
25.07.2013

Le secrétaire général du conseil national des droits de l'Homme considère que les critiques formulées dans le dernier rapport de l'AMDH sont déplacées, mais refuse toute polémique. L'AMDH a tiré à boulets rouges sur le conseil national des droits humains. Elle le considère comme une institution faisant l'apologie de la politique de l'Etat. Elle reconnaît tout de même que les rapports thématiques du CNDH sont d'une bonne teneur, mais encore faut-il les mettre à l'œuvre… Lors de la conférence de presse, tenue à Rabat, mardi 23 juillet, pour présenter son rapport annuel de 2012, le président de l'association s'est même emporté, contre les membres du CNDH et le tort que ce conseil porte à la question des droits humains.

Contacté par menara.ma, le président du CNDH, Driss El Yazami, dit avoir eu des éléments sur le rapport qu'il n'a pas pu encore lire et étudier comme il se doit. « Je ne peux pas vous répondre en un quart de tour, le sujet est plus sérieux et nécessite une réaction réfléchie si toutefois cela s'impose », nous a-t-il déclaré.

Où est la disparition forcée ?

Quant au secrétaire général du CNDH, Mohamed Sebbar, il a tenu de prime abord à préciser qu'il a toujours évité de polémiquer avec l'AMDH -au sein de laquelle il avait milité pendant des années-, ou toute autre ONG des droits de l'Homme. « Mais quand l'Association parle de disparitions forcées de trois personnes, elle semble ne pas avoir vérifié son information. Les trois cas cités étaient détenus dans des commissariats de police et la durée de leur garde à vue a été respectée. Ils ont été présentés devant le parquet qui a ordonné leur incarcération préventive. Il y a eu un vice de forme, c 'est que leurs familles n'ont pas été avisées dès leur arrestation. Où est donc la disparition forcée ? », explique M. Sebbar.

Accusations sans fondement

Quand on lui a posé la question sur les critiques formulées par l'AMDH à l'égard du conseil, il répond que l'association ne rapporte aucun fait pouvant corroborer ces accusations. « Elle avance, comme à son habitude, des accusations sans précision et sans fait avéré. Le CNDH fait la propagande de la politique officielle, dit-elle. Comment et dans quelles circonstances et par quel moyen ? Rien de cela n'est exposé par l'AMDH. Le CNDH n'est pas indépendant, dit-elle, mais elle ne donne pas non plus d'éléments sur la non-indépendance du Conseil… Je pense que le CNDH est dans le même champ de bataille que les autres ONG pour un meilleur respect des droits de l'Homme dans notre pays… »

Est-ce à dire que le rapport de l'association est à jeter aux oubliettes, tellement il manque de crédibilité ? M. Sebbar rejette une telle approche. Pour lui, « le rapport de l'AMDH, tout comme celui de l'OMDH ou n'importe quelle autre organisation des droits humains nationale ou internationale sont étudiées, les cas répertoriés dans lesdits rapports sont étudiés et s'il y a lieu d'agir, le conseil ne manque pas de le faire. C'est à partir de tous ces rapports et des informations relayées par la presse que le conseil prépare son rapport annuel », conclut-il.

Il faut signaler que le rapport du CNDH est discuté au parlement, ce qui constitue une avancée dans le domaine de la protection des droits de l'Homme.

Droits humains: le tableau sombre de l'AMDH

Situation dans les prisons, droits des femmes et des enfants… le rapport 2012 de l'AMDH est très critique envers les pouvoirs publics. Lecture.
L'Association marocaine des droits humains persiste et signe. Son rapport 2012 présenté, mardi 23 juillet 2013 à Rabat, sur la situation des droits de l'Homme au Maroc est pour le moins accablant.

Décliné en huit axes, allant du plan législatif aux droits politiques, socio-économiques et ceux des femmes et des enfants, le rapport brosse un tableau noir avec pour ligne conductrice la notion de la régression qu'a connue le domaine des droits humains cette année.

Mais le plus intéressant est l'attaque en règle contre le Conseil national des droits de l'Homme. Dans une déclaration à Menara.ma, Ahmed El Haije, président de l'association, relève avec une certaine ironie, que « parfois on se surprend à se demander qu'est-ce qu'il fait ce conseil tellement il paraît dépassé et loin de répondre aux exigences d'une institution de défense des droits humains ».

D'ailleurs dans son rapport l'AMDH souligne que le conseil ne dispose ni de prérogatives qui peuvent lui permettre le suivi de la mise en œuvre de ses recommandations, ni de l'autonomie nécessaire pour accomplir ses tâches à savoir le suivi de la situation des droits humains et la présentation de recommandations concernant leur évolution ; en outre, son rôle et les déclarations de ses responsables sont souvent en totale conformité avec ceux de l'Etat.

Situation inquiétante

Comme il fallait s'y attendre, la question de la détention politique et la situation dans les prisons occupent une place de choix dans le rapport de l'AMDH. Elle en a toujours fait une priorité, voire même sa raison d'être.

Pour le vice-président de l'Association, Abdelilah Benabdeslam, « le dossier de la détention politique n'est pas réglé ou apuré. Il y a eu des libérations de certains détenus politiques, mais il y a eu également plusieurs arrestations et condamnations d'ordre politique, tels que des membres du Mouvement du 20 février, des étudiants de gauche ou islamistes ou encore les arrestations dans le cadre de la loi anti-terroriste… Pire, ces détenus sont jugés sur la base du droit commun, chose que nous refusons catégoriquement.»

Pour l'association, l'Etat doit ou bien les juger pour des chefs d'accusation politique, et là son image en prendra un sérieux coup, ou bien les relâcher.

Quant à la situation générale dans les prisons, le rapport la qualifie « d'inquiétante, voire catastrophique. Des taux de surnombre dans 34 établissements pénitentiaires qui vont de 4% à 168,14%. Une situation

aggravée par l'absence des conditions de l'hygiène personnelle, la mauvaise alimentation et l'insuffisante de médication ; ce qui entraîne la propagation des maladies et les décès. Mais, ce qui dramatise plus la situation, c'est la torture des détenus ; l'Association Marocaines des Droits Humains a reçu des plaintes de la part des détenus et de leurs familles sur la torture physique et psychique. »

La présentation du rapport coïncide avec le lancement de la campagne de lutte contre la torture et les traitements dégradants. Une campagne initiée entre par l'AMDH et d'autres ONG des droits humains.

Une commission pour améliorer les conditions de vie des détenus

Publié le 24 juillet 2013 à 14 h 17 min

Le gouvernement se penche sur l'amélioration des conditions des détenus. Une commission sera instituée pour examiner les différentes questions liées au rendement des établissements pénitentiaires et à l'amélioration de la situation des prisonniers. C'est ce que prévoit le projet de décret n° 2-13-607 fixant la composition et les attributions de cette commission.

A noter que celle-ci est instituée en vertu de l'article 2 du dahir n° 1-08-49 portant nomination du délégué général à l'administration pénitentiaire et à la réinsertion. Cette commission qui sera présidée par le délégué général se compose des représentants de la justice, l'intérieur, l'économie et les finances, les habous et les affaires islamiques, l'habitat et l'urbanisme, la santé, la jeunesse et les sports, l'agriculture, l'éducation nationale, l'enseignement supérieur, l'emploi, l'artisanat, la culture, le développement social, l'administration de la défense nationale ainsi que la délégation ministérielle aux droits de l'Homme et la gendarmerie royale.

En vertu de l'article 2 du projet de décret, la future commission sera chargée de définir «les méthodes et les mécanismes relatifs à la contribution des administrations représentées à la commission à la mise en œuvre des attributions du délégué général à l'administration pénitentiaire et la réinsertion». La commission se réunira sur convocation de son président au moins deux fois par an. Des experts et des acteurs de la société civile peuvent être invités pour participer aux travaux de la commission.

Enfin, l'article 4 prévoit que le délégué général à l'administration pénitentiaire et à la réinsertion désignera un rapporteur qui aura plusieurs missions. Ce dernier sera chargé de veiller à la préparation des travaux de la commission, à la rédaction des rapports des réunions et à la sauvegarde des documents y afférents. Il aura également pour tâche de suivre l'exécution des recommandations de la commission. En attendant la création de cette commission, la situation des prisons marocaines reste déplorable. Un rapport du Conseil national des droits de l'Homme (CNDH), publié en 2012, avait donné un aperçu sur les innombrables dysfonctionnements qui gangrènent le système pénitentiaire. Dans son rapport, le CNDH avait déploré l'absence de contrôles et d'inspections efficaces, le recours excessif à la détention provisoire et la lenteur des procès ainsi que les mauvais traitements à l'encontre des détenus.

Ceux-ci «se manifestent par des coups portés au moyen de bâtons et de tuyaux, la suspension sur des portes à l'aide de menottes, les coups administrés sur la plante des pieds, les gifles, les pincements à l'aide d'aiguilles, les brûlures, (…) le déshabillage forcé». Aux mauvais traitements, s'ajoute le surpeuplement dans les prisons. Un phénomène qui engendre dans la plupart des cas des problèmes de santé, d'hygiène et de sécurité.

Etude. Très loin des Experts

24 Jui 2013

Le Conseil national des droits de l'homme a réalisé une autopsie de la médecine légale. Diagnostic : ce secteur est dans un état critique.

Ça ne va pas fort du côté des médecins légistes. C'est du moins ce qu'il ressort d'une étude du Conseil national des droits de l'homme (CNDH), réalisée entre janvier et février 2013, auprès des établissements hospitaliers et des bureaux d'hygiènes de sept villes du royaume, dont Casablanca, Rabat et Tanger. La médecine légale, qui attire très peu d'étudiants, ne compte que 13 spécialistes et un seul service hospitalo-universitaire. Une véritable problématique puisque cette spécialité est essentielle au bon fonctionnement de la justice. Par ailleurs, les médecins légistes sont souvent mis à l'écart lors des enquêtes et les autopsies sont parfois confiées à des médecins non formés à cette discipline. Autre point noir, les morgues gérées par les hôpitaux sont vétustes et manquent cruellement de moyens, tandis que les morgues municipales sont trop isolées des milieux hospitaliers. La précarité touche aussi directement les médecins qui sont payés entre 100 et 200 dirhams par autopsie. Des tarifs dérisoires qui n'encouragent pas ces derniers à être rigoureux. Et cela se vérifie, puisque l'étude du CNDH pointe le manque de sérieux des expertises médico-judiciaires, où "les chefs de préjudices sont déterminés de manière péremptoire". Parmi les recommandations de l'étude, la création d'un cadre institutionnel, la consolidation de la formation ou encore le renforcement des financements. Alors, bientôt les Experts de Miami ?